

ألف رخصة تجارية إبداعية مسجلة في الدولة النصف الأول 932



«أبوظبي: الخليج»

عقدت لجنة التكامل الاقتصادي اجتماعها الخامس لعام 2023، برئاسة عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، وبحضور وعضوية الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، وممثلي دوائر التنمية الاقتصادية المحلية في الدولة.

واستعرضت اللجنة عدداً من ملفات العمل الاقتصادي ذات الأولوية على المستويين الاتحادي والمحلي، ومن أبرزها مستجدات منظومة الملكية الفكرية وتعزيز الابتكار، والتقدم المحرز في سياسات وممارسات مواجهة غسل الأموال في إطار استكمال ملف الدولة للتقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي «فاتف»، والدليل الإرشادي للجزاءات الإدارية بشأن قانون السجل التجاري.

• نجاح قطاع الأعمال

وقال عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد: «بفضل الرؤية الاستشرافية للقيادة الرشيدة، دولة الإمارات رسخت مكانتها كمركز مالي عالمي يوفر جميع مقومات النجاح لقطاع الأعمال والمستثمرين والشركات الناشئة من جميع أنحاء العالم؛ وذلك من خلال منظومة تشريعية اقتصادية مرنة وبيئة أعمال تنافسية وجاذبة ومستقرة، ومواصلة تطوير البنية التحتية، لتكون ضمن الأفضل عالمياً، إضافة إلى الحوافز والمزايا التي يقدمها السوق الإماراتي، والموقع الفريد للدولة في قلب حركة التجارة العالمية».

وأكد أن لجنة التكامل الاقتصادي تعمل باستمرار على دعم تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة من خلال إرساء مبدأ التشاور والتباحث على المستوى الوطني، وتكامل الجهود الاتحادية والمحلية، لبناء أفضل الحلول والخروج بمبادرات مدروسة ترمي إلى تعزيز النمو المستدام للاقتصاد الوطني عبر تسريع التحول نحو القطاعات الجديدة والمستقبلية في ضوء مستهدفات رؤية «نحن الإمارات 2031» الرامية إلى ترسيخ مكانة الإمارات عاصمةً للاقتصاد الجديد.

• حماية الملكية الفكرية

وناقشت اللجنة مستجدات منظومة دعم وحماية الملكية الفكرية في الدولة، والدور المهم الذي تقوم به دوائر التنمية الاقتصادية والبلديات في تحقيق الريادة والتنافسية في الابتكار وحقوق الملكية الفكرية، بما يعزز مساهمتها في عوائد التصدير المتعلقة بالملكية الفكرية.

واستعرضت اللجنة الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد ومجلس تنافسية الكوادر الإماراتية (نافس)؛ بهدف خلق فرص للشباب في قطاع الملكية الفكرية وتطبيقات براءات الاختراع، خاصة أنشطة فحص طلبات الملكية الصناعية وبراءات تسجيل العلامات التجارية بنظام الرخص التجارية في الدولة؛ بهدف IPAS الاختراع، وأكدت اللجنة أهمية ربط نظام تعزيز حقوق الملكية الفكرية وحماية العلامات التجارية في قطاع الأعمال والشركات.

وأشارت اللجنة إلى أن عدد الرخص التجارية المسجلة في الدولة والمرتبطة مباشرة بالأنشطة الإبداعية وصلت إلى نحو 932 ألف رخصة خلال النصف الأول 2023.

• مجموعة العمل المالي

واستعرضت اللجنة آخر مستجدات ملف التقييم المتبادل للدولة بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛ حيث ناقشت خطة العمل التنفيذية للاستعداد للزيارة الميدانية لمجموعة العمل المالي (فاتف) للمجموعة المشتركة لدول إفريقيا والشرق الأوسط في يناير/ كانون الثاني 2024 والتي يمكن أن تعزز مكانة دولة الإمارات عالمياً فيما يخص تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بمواجهة غسل الأموال، بما يرتقي بتنافسية الاقتصاد الوطني إلى مستويات أعلى.

وأكد وزير الاقتصاد أهمية مواصلة الجهود المشتركة لفرق العمل من وزارة الاقتصاد وكافة دوائر التنمية الاقتصادية والمناطق الحرة في الدولة؛ لتحقيق المستهدفات الوطنية في هذا الجانب.

• قانون السجل التجاري

واستعرضت اللجنة دليلاً استرشادياً حول أبرز الحلول والمنهجيات المتعلقة بتطبيق الجزاءات الإدارية على المخالفين

لأحكام قانون السجل التجاري، والذي يتضمن تكامل الجهود بين الجهات الاتحادية والمحلية المعنية، ومنهجية شاملة تعتمد مبدأ التدرج في الجزاءات والمحاور المتعلقة بقيمة المخالفات وآليات التنسيق بين جهات الترخيص المعنية، بما يعزز مستويات الامتثال، وإنفاذ القانون، وتحقيق أهدافه الرامية إلى المحافظة على سلامة وتنافسية بيئة الأعمال الوطنية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.